

القول السديد

في

بعض مسائل الاجتهاد والتقليد

تأليف

العالم الاصولي الفقيه

الشيخ محمد بن عبد العظيم المكي الحنفي

ابن المقدسي الميرور الملا فروح بن عبد المحسن

الرومي الموروي

رحمه الله تعالى

اتم تأليفه في شوال سنة ١٠٥٢ للهجرة

صحيحه وعلق عليه بعض الهوامش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وحق اعادة الطبع عن هذه النسخة محفوظة له

الطبعة الاولى سنة ١٣٣٢ هـ ق و ١٢٩٢ هـ ش

مطبعة المارمبسة

القول السديد

في

بعض مسائل الاجتهاد والتقليد

تأليف

المعالم الاصولي الفقيه

الشيخ محمد بن عبد العظيم الحسيني الحنفي

ابن عبد الله الميرور الملاح وروح بن عبد الحميد

الرومي الموروي

رحمه الله تعالى

اتم تأليفه في شوال سنة ١٠٥٢ للهجرة

طهر نسخة خطية منه صديقنا الشيخ مصطفى بن محمد سليم العلايبي
البيروتي فarsلها اليها فاستجبتا لشرفه في النشر وطبعها على حدة لغوائها
والاستشهاد بها على وجود العلماء المصنفين الجامعين للكلمة في كل
شعب اسلامي وكل عصر في عصور ضعف العلم

صحيحه وعلق عليه بعض الهوامش

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وحو إعادة الطبع عن هذه النسخة مخطوطة له

الطبعة الاولى نمطمة المبار في سنة ١٣٣٢ هـ ق و ١٢٩٢ هـ ش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَهُدًى وَبُشْرَى وَعَلَيْهِ تَمَكَّنَ

اللهم ارنا الحق حقا واهدنا لاتباعه، وارنا الباطل باطلا ووفقنا لاحتسابه
الحمد لذاته وجميل صفاته، والشكر له على آلائه ونعمائه
وعطائه وهباته، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المعوث
بالدين المتين، والكتاب المين، سيدنا مولانا ونبينا محمد
الرسول الامين، وعلى آله، اصحابه الهداة المهتدين.

أما بعد فهذه تعليقة موسومة بالقول السديد. في بعض
مسائل الاجتهاد والتقليد (اذكر في ما حضري من بعض
مسائل الاجتهاد، واقتداء المقلد امام يرى خلاف قول مقلده -
بفتح اللام - إما اجتهادا او تقليدا، وما يتعاق بذلك ويتبدل
عليه، غير متصد لا تنع في ذلك، بل قيدت ما سمح للخاطر
الفار، في الوقت الحاضر، من غير تمديد مراعاة في ذاك، وهي
نبذة يسيرة من شيء كثير في قول ونبذة الاعانة

الكلام في هذه المسائل على فصول

الفصل الأول

إِعلم أنه لم يكلف الله احدا من عباده بأن يكون حنفيا
او مالكيا او شافعيا او حنبليا ، بل اوجب عليهم الايمان بما
بعث به محمدا صلى الله عليه وسلم ، والعمل بشريعته . غير ان
العمل بها متوقف على الوقوف عليها ، والوقوف له طرق ، فما
كان منها مما يشترك به العوام واهل النظر كالعلم بفريضة
الصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء اجمالا ، وكالعلم بحرمة
الزنا والحمر واللواط وقتل النفس ، وغير ذلك مما علم من الدين
بالضرورة ، فذلك لا يتوقف فيه على اتباع مجتهد ومذهب معين ،
بل كل مسلم عليه اعتقاد ذلك . فمن كان في العصر الاول فلا
يحتفى وضوح ذلك في حقه ، ومن كان في الأعصار المتأخرة ،
فلوصول ذلك الى علمه ضرورة من الاجماع والتواتر وسماع
الآيات والسنة ، اي الأحاديث الشريفة المستفيضة المصروفة
بذلك في حق من وصلت اليه .

وَأَمَّا مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِضَرْبٍ مِنَ الْبُظْرِ وَالِاسْتِدْلَالِ

فمن كان قادراً عليه بتوفر آلاته وجب عليه فعله ، كالائمة
المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين ، ومن لم يكن له قدرة عليه
وجب عليه الاتباع الى من يرشده^(١) الى ما كلف به ممن هو
أهل النظر والاجتهاد والعدالة ، وسقط عن العاجز تكليفه
بالبحث والنظر لعجزه بقوله تبارك وتعالى (لا يكلف الله نفساً
ألا وسعها) وقوله عز من قائل (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون) وهي الاصل في اعتماد التقليد ، كما اشار اليه
المحقق الكمال ابن الهمام في التحرير^(٢) .

فصل

إذا علمت ذلك ، فاعلم ان ابا حنيفة ومالك والشافعي واحمد
ابن محمد بن حنبل رحمة الله عليهم اجمعين ، كل كان من اهل

- (١) النار : حق العارة ان تكون « اتباع من يرشده »
(٢) النار : التقليد الاحد بالرأي من غير دليل . وإنما تدل الآية
على السؤال عن الدليل ، وهو ما تواتر عند أهل الكتاب من كون جميع
الرسل كانوا رجالاً . ومثله طلب النص دون الرأي هذا وان الاجتهاد
ينجزاً من لم يقدر على معرفة جميع الاحكام أو أكثرها بالنظر والاستدلال
مجاوز ان يقدر على ما يحتاج اليه منها كله أو بعضه ، وحينئذ يتمتع عليه
أن يأخذ فيه برأي غيره واجتهاده ، كما ثبت في علم الاصول

الذكر الذين وجب سؤالهم لمن لم يصل الى درجة النظر والاستدلال، فاذا عمل احد من المقلدين في طهارته وصلاته او شيء مما جرى به التكليف بقول واحد منهم مقلدا له فيه - لو صادف قوله ، ولو لم يعلم به حين العمل فقلده فيه بعد انقضائه على ما ظهر لي في المسئلة ، كما يدل عليه ما استشهد به في المسئلة بعد هذا - فقد ادى ما عليه ، وليس لاحد ممن هو في درجته التقليد له . قلت : بل ولا للمجتهد الانكار عليه ، كما صرح به في غير كتب عندنا من تصانيف الصدر الشهيد حسام الدين وغيره من كتب المذهب المعتبرة ، كالجنيس والمؤيد لشيخ الاسلام برهان الدين صاحب الهداية ، كما نقلته بخطي عنها في مظانه .

اذا ثبتَ ذَٰلِكَ فليس لحنفي او مالكي او شافعي من المقلدين ان تمتنع من الاقتداء بالامام المخالف لمذهبه ، وليس له ان يحتج بانني لما قلدت الشافعي او ابا حنيفة - مثلاً - فقد وجب علي الحكم بطلان ما خالف اجتهاده ، لا ما تقول . انما ابيح التقليد بقدر الضرورة . وذلك يندفع بتقليدك له في عمالك

وكيفيته فقط ، وان شئت قل : في كيفية ايقاع ما كلفت به فقط . واما الحكم ببطالان مخالفه فليس ذلك اليك ، بل للكلام مجال في تسويغ ذلك للمجتهد الذي قلده .

وَأَمَّا أَنْتَ ، ومن هو في مرتبتك من المقلدين ، فقول « كل مجتهد » عنده على حد سواء ، اذ ليس الترجيح بالدليل من وظائفك ، والا كنت في درجتهم ووجب عليك الاجتهاد وارتفع التقليد ، ولكن لا بد للعمل في تصحيحه من مستند ، فانت استندت الى امامك - ولعم الامام - وهذا الآخر استند الى امام في فعله مثل امامك أو أعلى منه ، فلا يمكنك الحكم على عمله بالبطالان البتة ، فلست حينئذ في تخلفك عن الاقتداء به الا عاملا بمحض التعصب ، وقد نص علماؤنا وغيرهم من اصحاب المذاهب على حرمة التعصب وتصويب الصلابة في المذهب ، ومعنى الصلابة أي^(١) الثبات على ما ظهر للمجتهد من الدليل ، وليس ذلك الا للمجتهد نفسه او لمن هو من اهل النظر ممن اخذ بقوله

(١) لفظ « أي » لاحاجة اليه . فاعله سبق قلم من الناسخ أو المؤلف

والتعصب هو الميل من الهوى لاجل نصره المذهب
ومعاملة الامام الآخر ومقلديه بما يخطط عنهم (?). وقد نص
في جواهر الفتاوى وغيرها من كتب اصحابنا ان الامام
الشافعي رحمه الله تعالى لم يكن له تعصب على ائمتنا رحمهم
الله تعالى .

فصل

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقْتَدِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ،
وَكَذَا التَّابِعُونَ لَهُمْ ، - وَفِيهِمُ الْمُجْتَهِدُونَ - وَلَمْ يَقُلْ عَنْ
أَحَدٍ مِنَ السَّالِفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْإِقْتِدَاءَ
بِمَنْ يَخَالَفُ قَوْلَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَلَوْ فِي خُصُوصِ الطَّهَارَةِ
وَالصَّلَاةِ ، بَلْ كَانَ يَقْتَدِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَرَعَا اعْتِقَادَ بَعْضِهِمْ
وَلَايَةَ بَعْضٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَطْلُبُ
قِيَصَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ مِنْ نَعْدَادِ يَسْتَشْفِي بِهِ فِي مَدَّةٍ
مَرْضَاهُ بِنَفْسِهِ وَشَرِبَ مَائِهِ - كَمَا رَأَيْتُهُ مُثَبَّتًا فِي مَنَاقِبِ أَحْمَدَ رَضِيَ

الله عنه - وقد روي ذلك بالعكس^(١) وكذلك كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يعامل بعضهم بعضاً ، كما لعلم ذلك من سيرهم واحوالهم

ولا يلتفت الى ما قد تمسك به من لا معرفة عنده بان الاختلاف بينهم لم يكن بينهم بهذه الصفة التي عليها المذاهب الآن ، لانا قد قررنا ان ذلك لا يجمع ، لأن الكل كانوا في طلب الحق على حد متساو ، واجتهاد كل واحد منهم يحتمل الخطأ كغيره بعد تسليم بلوغهم درجة الاجتهاد ، وان تفاوتوا فيه .

فإن قلت . قد نقل الامام حافظ الدين السفي صاحب

(١) في طبقات الشافعية الكبرى للسكي أن الشافعي أرسل الى أحمد كتاباً من مصر وهو ببغداد مع الربيع يدكر له فيه ان النبي (ص) أمره ان يكتب اليه « إلك ستمتحن وتدعى الى القول بخلق القرآن فلا تخبرهم ويرفع الله لك علماً الى يوم القيامة » وان أحمد أعطى الربيع قبضه بشارة ، وأن الشافعي قال للربيع لما عاد : ليس هجعتك فيه ولكن به وارفع الى الماء لا ترك به . وهذا أصل الحكاية وبعض الناس يتصرفون فيها . والسند الذي ذكره السبكي لا يصح ، ولكنهم يقبلون مثله في المناقب .

الكنز والكافي في مصفاه عن المشايخ المتقدمين : انا اذا سئلنا عما ذهبنا اليه في الفروع نجيب بأن مذهبنا اليه صواب يحتمل الخطأ ، وما ذهب اليه الغير خطأ يحتمل الصواب . انتهى بمعناه ، وان لم يكن بلفظه . وهذا يوجب امتناع المقلد من اتباع امام يرى مخالفة قول امامه لكونه خطأ ، وما قلد فيه صواب عنده . قلنا المراد من هذا تخصيص (أن) مذهب اليه اثبتنا هو صواب عندهم مع احتمال الخطأ ، اذ كل مجتهد قد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر . واما بالنظر اليها فهو مصيب في اجتهاده ، وهو معي ما روي ان كل مجتهد مصيب ، فليس معناه ان الحق يتعدد .

وَيَتَّبِعِي ان يكون قد اراد الكلام ^(١) ان للمجتهد الحكم طنا لا قطعيا بأن اجتهاد غيره خطأ . واما نفس المجتهد المخالف

(١) كانت هذه الجملة الى قوله « كما لا يخفى » موضوعة في الفصل السابق قبل قوله في ص ٦ « وأما أنت » الخ ولا معنى لها هناك ولا مرجع لضميري يكون وأراد . والسياق يقتضي وضعها هنا . ولعلها كانت نسبت فكتبت على هامش أو ورقة مستقلة فلم يدر كاتب نسختنا مكانها . وقوله « الكلام » له بالکلام

فهو مصيب في العمل باجتهاد نفسه لا مخطئ في ذلك ، وان كان محكوما بخطأ اجتهاده عند غيره ، لانه مأمور باجتهاد نفسه كما لا يخفى .

قال الامام نجر الاسلام علي بن محمد البزدوي في شرح الجامع الصغير في مسألة التحري بالقبلة في الليلة المظلمة : وهذا نص من اصحابنا على انهم لم يقولوا . كل مجتهد مصيب . خلافا للمعتزلة ، فان من نسب ذلك اليهم فقد تقول عليهم . هذا لفظ نجر الاسلام رحمة الله عليه .

قلت : وقد ذهب بعضهم الى ان الحق يتعدد في المسئلة ، وهو ما أدى اليه اجتهاد كل مجتهد فيها ، فقد جعل الله تبارك وتعالى حكم المسئلة ما أدى اليه اجتهاد كل مجتهد . ولكن لا نقول به ، بل معناه انه مصيب في اجتهاده ثم العمل به ، والحق عند الله واحد ، ولكن لما ظهر لهم بالدليل حكم من الاحكام وجب عليهم اتباع الدليل ، ومن ضرورة وجوب الاتباع التصويب ، والا فالشرع لا يأمر باتباع الخطأ ثم من ضرورة تصويب قولهم بخطئة قول مخالفهم مع احتمال الاصابة

من مخالفهم ، لان المجتهد لم يحصل له الا الظن لا القطع بذلك ،
ولهذا لو حكم بشيء من القطعيات في العقائد يجزم بالاصابة
وتخطئة المخالف ، كما ذكره النسفي في تلك المسئلة في
المصنفى ايضا .

فَالْحَاصِلُ ان المراد من اثنتا ومن اخذ بقولهم من
اهل النظر - كمشايخ المذهب الكبار المتقدمين ، كالشيخ ابي
الحسن السرخسي والامام ابي جعفر الطحاوي ، والمتأخرين
مثل شمس الأئمة الحلواني وتلميذه السرحسي ونفر الاسلام
اليزدوي وامثالهم من النظار في القرن الخامس ، والامام قاضي
خان وخسرويه صاحب الهداية ، واضراهما من اهل الا نظار
ذوي القدر الخطير في القرن السادس - لو سئلوا لكان
جوابهم ما ذكره . ويرشد الى ذلك تعبيره بقوله « لو سئلنا »
وقوله « عما ذهبنا » الى آخره . ولم يقل : لو سئل المقلد . فهذا
الجواب مقدر من جانب الأئمة انفسهم فيما ذهبوا اليه ، وايس
المراد ان يكلف كل مقلد ان يعتقد ذلك فيما قلده فيه ، اذ ذلك
تقليد فيما لا يحتاج اليه ، وهو ممنوع ، كما أفدتك من قبل ان

التقليد إنما يسوغ بقدر الضرورة ، وهو محتاج الى العمل ،
فلا بد من التقليد في كيفية حصوله ، واما اعتقاد صحة ما قلد
فيه ولا يدري ^(١) بطلان كل ما عداه فليس مكلفا .

فَإِنْ قُلْتَ : بل هو مكلف ، والآن لزم اذا التكليف
مع اعتقاد عدم صحتها .

قلت . لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلد فيه ،
ونحن لا نقول به ، بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل
ما عليه ، وهو الاخذ بقول مجتهد ، واما الخطئة من اخذ بخلاف
قول مقلده فما هو مكلف بها . وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَا يَسُوعُ
لحنى او شافعي وجد في المسجد اماما على خلاف مذهبه بعد
ان كان من اهل السنة والجماعة ترك الاقتداء به ، نظرا الى
عدم صحة صلاته على مقتضى مذهب امامه ^(٢) .

(١) كذا في الاصل ولعل في الكلام حدا والمراد ظاهر .
أي : واما اعتقاد صحة ما قلد فيه ولا يدري مادليه ، وبطلان كل ما عداه
فليس مما يكلفه {٢} تقييده بأهل السنة فيه بحث فقد أثاروا الاقتداء
بالماسق ولو في الاعتقاد كالمبتدع ولكن مع الكراهة وهذا مما يتحقق
به كونهم أهل الجماعة أي يجمعون كلمة المسلمين ولا يفرقونها

فصل

يؤيده ما ذكرته ما نقله التقي الشهني في شرح المختصر
والشيخ عثمان الزيلعي وصاحب البحر الرائق وغيرهم عن
الامام الجليل أبي بكر الرازي رحمه الله من صحة الاقتداء
بامام رفق ولم يتوضأ ، وهذا يشعر بالاكتفاء باعتقاد الامام
نفسه في صحة صلاته ، ولا عبرة حينئذ بفسادها في اعتقاد
المقتدي ، كما اشار اليه النسفي ايضا ، وهذا القول هو المقصود
روايته وان اعتمد خلافه رواية عندنا . وهو الذي اميل اليه ،
وعليه يتمشي ما ذهبنا اليه في هذه الوريقات .

بل ازيد واقول . والذي يقتضيه النظر — فيما ذهبنا
اليه — لا ينبغي تخصيص عقيدة الامام بالاعتبار في الصحة ،
بل يقول : يكفي حصول الصحة على قول مجتهد سواء في ذلك
مطابقة عقيدة الامام والمأموم او غير مطابقة ، كتل شافعي من
فرجه وصلي ناسيا اماما واقتدى الحنفي بالشافعي ثم نسي ودخل
في الصلاة ، والحنفي كان عالما بمسه وهو ذاكر له ، فنقول :

له ان يقتدي به لانه في حالته بعد المس ، وهو متوضى في
اعتقاد الحنفي المقتدي فيكي ذلك .^(١)

وقد قا المحق في فتح القدير في مثل هذه الصورة :
ان الاكثر على الصحة خلافاً للهندواني وغيره ، ففي هذه
الصورة . اعبر . عتاد الحنفي المقتدي ، واكتفينا بصحتها
في عقيدته ، وصححه الاقتداء ، كما انه في مسألة اقتداء الحنفي
بالامام الذي رعب و . يتوضاً اُكتفياً بصحتها في عقيدة الامام
الرافع ، صححه الاقتداء به ، وهو الذي نقلوه عن
الامام الرازي .

وقد ذكر شيخ الامام المحقق كمال الدين بن الهمام في
شحه على الهداية عن يمينه الامام سراج الدين الشهير بقاري
الهداية انه كان يعتقد قول ابي بكر الرازي ، وانه انكر مرة
ان يكون وساد الصلوة بذلك مروياً عن المتقدمين انتهى .
ورأيت في رسالة لبعض الفضلاء ، ان بعض الفضلاء

() عبارة هذه الجملة - - من قوله « بل أزيد » الى هنا - غير

حلية ووشك ان تكون محرفة

كانوا يرجحون قول أبي بكر الرازي بناء على قوة دليله ووضوح
بيانه ، وهو ان شرط صحة صلاة المأموم صحة صلاة الامام
في نفسها ، وصلاة كل مكاف انما تصح في نفسها اماماً ومأموماً
باعتبار رأيه ومذهبه ، لا على مذهب الغير ، إذ كل مجتهد
مطاع في حكمه ، ومجزي عن عمله الذي رآه ومثاب عليه ، وان
لم يصب الحق ، والحنفي لا يجزم بفساد صلاة مجتهد خرج منه
الدم وهو يرى انه غير نافض ، وان قطع بفسادها من حنفي
ابتلي به على رأيه .

قوله : لا يجزم . وقوله : وان قطع . لا يتحقق انه لا جزم
ولا قطع في الظايات ، فالصواب ان يقال . لا يحكم ، او لا يقول
بفسادها ، وكذا ان يقول : وان حكم ، أو وان قال بفسادها ،
بدل قوله وان قطع . قال جامعها : وان قطع بفسادها من
حنفي ابتلي به ساء على رأيه ومذهبه . الى آخر ما ذكر مما
تركت ذكره قصد الاقتصار على ما هو المقصود منه .

وكذلك ايضاً اجاب عنه الشهي في شرح المختصر
وغيره من المصنفين في مسئلة صحة اقتداء مقلد أبي حنيفة

في الوتر عن يرى عدم وجوبه ، بانه لا يجب عليه اعتقاد
 الوجوب ، يدل أيضا على ما ارشدتك اليه من ان التقليد انما
 هو بقدر الحاجة ، واعتقد الوجوب في عمل لم يجمعوا على
 وجوبه لا يجب ، بل ربما لا يسوغ كما سيأتي قريبا فلذلك
 نقول : المقلد محتاج الى ايقاع ما كاف به بطريقة لا غير .
 فتنبه ، فقد نقل صاحب البحر الرائق - وهو حاذق المتأخرين
 مولانا العلامة ابن نجيم رحمه الله تعالى في البحر الرائق شرح
 كنز الدقائق عن شرح منية المصلي ، انه صرح بعض مشايخنا
 بانه لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف في وجوبه ،
 ونقل هو ايضا عن المحيط والدائم انه ينوي صلاة الوتر
 والعيد فقط انتهى ، وهذا نص فيما اشرت اليه .

فصل

قد استفاض عند فضلاء العصر منع التلقيق في التقليد ،
 وذلك بأن يعمل - مثلا - في بعض أعمال الطهارة والصلاة
 أو أحدها بمذهب امام ، وفي بعض العبادات ^(١) بمذهب امام
 آخر ولم اجد على امتناع ذلك برهاناً ، بل قد اشار الى عدم
 منعه المحقق في التحرير ، وانه لم يرد ما يمنع ، ونقل منع التلقيق
 عن بعض المتأخرين . قال شارح تحرير العلامة ابن امير حاج:
 القائل بالمنع العلامة القرافي رحمه الله تعالى .

قلت : والقرافي رجل من فضلاء الأصوليين من
 المالكية ، ولا عليا ان نأخذ بقوله ، خصوصاً وقد وجدت
 عن بعض أئمتنا ما يدل على جوازه ، بل على وقوعه ، وهو
 ما نقل في البزازية ان من علماء خوارزم من اصحابنا من
 اختار عدم فساد الصلاة بالخطأ في القراءة فيها أخذاً بمذهب
 الامام الشافعي رحمه الله . فقل له : مذهبه في غير الفاتحة ^(٢) .

(١) الظاهر ان يقول: وفي بعضها (٢) أي ذلك مذهبه في غير الفاتحة

(٢ - القول السديد)

فقال : اخترت من مذهبه الاطلاق ، وتركت القيد^(١) . لما تقرر في كلام محمد^(٢) رحمه الله تعالى : ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل . حتى صرح القضاء بصحة النكاح بعبارة النساء على الغائب ، انتهى . نقله عنها العلامة خاتمة المتأخرين ابن نجيم في بعض رسائله في الوقف . فانظر كيف لفق اخذا بمذهبه بأن الفاتحة ليست بركن فلا يضر نقصان بعضها فيما اخطأ فيه ، اعني خطأ فاعشا كمن قال : اناك نعبا واناك نستعين . نسبه اللسان خطأ . فان الفاتحة بقصت كلمة لعبد فلم تجر صلاته على مذهب الامام الشافعي رحمه الله ما لم يعد قراءة لعبد ، فاذا اعادها صحت صلاته ولم تفسد عده بهذا الخطأ ، لأن عده الكلام الخطأ لا يفسد اذا كان قابلاً ، وعندنا هو مفسد ، فاذا اعادها على الصحة لا يفيد لأن الصلاة قد فسدت هذا وقد قال بعدم الفساد عندنا شيوخ المشايخ ان اعادها على الصحة كما نقله الرازي ، ولكن

(١) سينقل المصنف قريباً قول الخوارزمي في هذا الدياق « وتركه القيد في غير محله » - أي الشافعي - وهل هو عين هذه العبارة ووقعت هنا بحرفة ؟ أم سقط شيء من الكلامها ؟ { ٢ } سيعيد العبارة بلفظ « من كلام محمد »

ظاهر ما في البزازية عن بعض علماء خوارزم انه لا تقصد ولو لم يعد على الصحة ، وان اخذه بمذهب الشافعي في عدم الفساد بالخطا ، وهو عين التفريق .

فان قلت : ان ذلك البعض من علماء خوارزم لعله انما قال بذلك اجتهادا بدليل قوله . ان المجتهد يتبع الدليل لا القائل . قلت : يمنع من ذلك قوله : اخذا بمذهب الشافعي ، فان المتبادر من ذلك انه قلده في ذلك . ومعنى قوله حينئذ : لما تقرر من كلام محمد . الى آخره . يعني ان المجتهد كما يتبع ما دل عليه الدليل باجتهاد لا باتباع من قال بمثل ما اداه اليه اجتهاده ، فكذلك المقلد انما يلزمه خصوص ما قلده فيه ، لا اتباع ذلك المجتهد الذي قلده في جميع ما قال به ، وخصوص ما قلت فيه انما هو عدم الفساد بالخطا في القراءة مطلقا ، سواء كان ذلك في الفاتحة او غيرها ، وذلك هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه وعن سائر الائمة المجتهدين . وفساد الصلاة بوقوع الخطا في الفاتحة عنده ليس لخصوص كونه في الفاتحة ، بل لهوات بعض الفاتحة عنده في الصلاة ، ولهذا

لو أتى بما أخطأ فيه منها على الصحة فانه لا يقول بفساد صلاته
حينئذ . والحوارزمي لم يقلده في ركنية الفائحة ، بل قلده في
عدم الفساد بالخطأ في القراءة - اعني الشافعي رحمه الله تعالى
يقول باطلاقه ، وقول القائل «له مذهبه في غير الفائحة» غير
صحيح ، - كما تقدم بيانه - وكذلك قول الحوارزمي له : وتركه
القيد واقع في غير محله ، لانه لم يقيده الشافعي بغير الفائحة ، بل
خرج ذلك من الحوارزمي للمشاكلة في الجواب لمن نسب
اليه القيد ، اي الى الشافعي ، وذلك إما جهل من ذلك القائل
بمذهب الشافعي ، او توسع في العبارة وتسامح ، لانه لما كان
الشافعي يقول بالفساد بوقوع الخطأ في الفائحة اذا لم يُعد على
الصحة ، فكأن غير الفائحة صار كالقيد لا طلاق الجواز ، وليس
قيدا حقيقة - كما بينته في اول الكلام فافهم - .

والحاصل انه لم يثبت من كل وجه كون الحوارزمي
قال بذلك الاجتهاد ، ولو فرضنا ثبوت ذلك فما صرنا ذلك
فيما قصدنا اليه من جواز التفريق ، فكما انه لو حصل التفريق
بالاجتهاد حكمنا بالصحة ، فكذلك اذا حصل التفريق بالتقليد

حكمنا بالصحة ، لان الاجتهاد اصل في العمل والتقليد فرع .
 التكليف في الاصل انما هو بالاجتهاد عند عدم النص ، فان
 عجز عن ذلك الاجتهاد نزل إلى التقليد ، ففني كل موضع قلنا
 بالصحة مع الاجتهاد نقول بها مع التقليد عند العجز عنه من
 غير زيادة امر آخر ، وما زاد على ذلك فهو قول مخترع لا يقوم
 به دليل مرضي ، ولا تنهض به حجة .

وما يزعمه من منع التلقيق من ان كلام من المجتهدين
 الذين قلدهما - مثلاً - يقول يبطلان صلاته الملققة - مثلاً -
 لو سئل عنها بانقراده ، فغالطة مدفوعة بما لا يسع هذا المحل بيانه .
 واجمال ذلك انه انما يقول له : انها باطلة ان كنت اخذت
 في ذلك الامر الذي حكمت اذا بطلانه من اجاله بمذهبي .
 واما ان كنت قلدت فيه غيري فلا احكم بطلانها حدث في
 حقك ان كنت متمسكا بقول مجتهد . وكذلك يقول له
 الآخر والآخر والآخر ، فبطل اطلاق قولهم : يمنع 'تلقيق' بان
 كلام من المجتهدين حاكم يبطلان صلاته مثلاً ، بل يقيد الحكم
 منه بطلانها بما اذا كان متمسكا فيها بمذهبه فيما يرى ذلك المجتهد

بطلانها بسبب فعله او تركه، لا ان قلد غيره فيه، فافهم ما فيه ،
فتدفع تلك المغالطة التي حكم من حكم بمنع التلقيق بسببها .
فان ايت وقلت : لا بل المجتهد يطلق القول بطلانها على رأيه .
فنقول: لا يليق هذا الابطال بما اذا قلد مجتهدا غيره في ذلك
الامر الذي ابطالها بسببه ، كما لا يليق ابطاله بنقض قول ذلك
المجتهد المصحح لها مع وجود ذلك الامر الذي ابطالها بسببه
ذلك المجتهد الاخر ، فسليت له صلاته - اي المقلد - بتقليده
لها كل امر من امورها مجتهدا يرى صحة ذلك ، فصار حكم
المجتهد المبطل مصروفا عنه بتقليده من يري الصحة بذلك
الامر ، وبذلك ينصرف عنه حكم كل المجتهدين ، وبطلانها
بيان قول المانع فيما اذا قلد المكلف ابا حنيفة رضي الله عنه في
ان المس غير ناقض مثلاً ، وقلد الشافعي رحمه الله تعالى في
الاكتفاء بمسح بعض شعرات من الرأس لا تبلغ الربع ،
او مقدار ثلاثة اصابع باعتبار الرواية الاخرى في مذهب ابي
حنيفة رحمه الله عليه في المقدار المفروض في مسح الرأس ،
فان المانع يقول : ان ابا حنيفة والشافعي حاكمان بطلان صلاته،

فأبو حنيفة لقد مسح المقدار المفروض عنده ، والشافعي لوجود المس ، فهي غير جائزة عندهما .

اقول : وجوابه ما بيناه بأن هذه مغالطة ، واطلاق في محل تقييد ، بل الحكم بطلانها عند كل منهما مقيد بما إذا كان أخذا في ذلك الأمر الذي حكم من حكم بطلانها بسببه بمذهب المبطل - كما تقدم بيانه قريبا - فافهم والله اعلم بالصواب .

الاهم لو ذهب مجتهد الى ان المفروض من الرأس في المسح مقدار ما قال به الشافعي ، والى ان المس غير ناقض ، والى ان ذلك والمواالة في الوضوء لا يلزمان ، لم يسوغ المانع له حيثذا اجتهداه ؟ ^(١) فكذلك عليه ان يسوغ للمقلد تقليده في كل واحد من المذكورات لمجتهد قال بذلك . كما لا يخفى ، فان تأبى متأبٍ عن تلقي هذا البيان بالقبول بعد صحته ووضوحه فافرحه بما تقدم قريبا من عدم لحوق الإبطال

(١) قوله لم يسوغ الخ جواب لو . ومعنى النهي باطل لأن مانع التلقيح لا يمنع المجتهد من القول بهذه المسائل ، ولا يصح المعنى الا اذا جعلت الجملة للاستفهام ولا تبعد على المصنف لضعفه في العربية ، والا فالعبارة محرفة

من المجتهد بالقلد لغيره فيما أبطله بسببه ، وان صادف حكمه عنه بذلك .

ثم رجع ونقول : وكذلك مسألة النكاح . فانه لا يصح بعارة النساء على الغائب ، وعندنا الحكم بالعكس في المسئلتين ، فاذا حكم بصحته بعد وقوعه بعارة النساء على الغائب فقد لفق ، ومع هذا فقد حكموا بصحة هذا الحكم الملقق من المذهبيين . وكذلك مسألة الامام ابي يوسف رحمه الله تعالى لما صلى بالناس الجمعة فاخر بوجود فأرة في ماء الحمام الذي كان اغتسل منه للجمعة . فقال : تأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » قال في المحيط البرهاني والفتاوى الظهيرية وغيرهما من كتاب النكاح مستشهدا بها في مسألة من مسائل النكاح سيأتي ذكرها . للحنفي ان يعمل فيها بغير مذهبه .

اقول : فهذا ابو يوسف رحمه الله امام المذهب وكبيره المجتهد الكامل قد قلد عند الضرورة ولم يكن ذلك مذهباً له ، بل مذهبه تنجس الماء القليل وان لم يتغير بوقوع ما ينجسه

فيه ، ولا شك ان الظاهر انه فعل الطهارة وصلى الصلاة على مقتضى مذهبه ، وإنما قلد في خصوص الماء ، فقد حصل التلقيق منه ، وهو اوفى حجة لنا ، ويستفاد منه ايضا انه يقلد اذا احتاج ، اذ هو الظاهر من فعله هنا ، وان كان نقل في جواهر الفتاوى عن الحاوي من كتبنا . ان ابا يوسف رحمه الله بقي على هذا المذهب ستة اشهر ، ثم رجع الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى في المسئلة . فانه يحتمل انه طهر له بالدليل بعد التقليد صحة ما ذهب اليه غيره ممن قلده في المسئلة خصوصا ، ولفظ نقل المحيط والظهيرية « ولم يكن ذلك مذهباً له بل يدل على وقوعه تقليداً »

وهذه المسئلة وهي . هل للمحتهد ان يقلد مجتهدا في مسئلة فيما خلاف ؟ المشهور انه ليس له ذلك ، وروي عن الامام محمد رحمه الله جواز تقليد العالم للأئمة ، والفقهاء للائمة ، وفرع اني يوسف هذا يوافقه . ثم رأيت في أصول الامام شمس الأئمة ابي بكر بن محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله تعالى --- وهو صاحب --- المبسوط ما نصه . على اصل

ابي حنيفة رحمه الله تعالى - اذا كان عند مجتهد ان من يخالفه
 في الرأي اعلم بطريق الاجتهاد فانه مقدم عليه في العلم فانه يدع
 رأيه لرأي من عرف زيادة قوة في اجتهاده - الى ان قال :-
 وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى « لا يدع المجتهد
 في زماننا رأيه لرأي من هو مقدم عليه في الاجتهاد من اهل
 عصره » الى آخر ما ذكره . فافاد عن محمد خلاف ما رأته
 عنه ، فلعل ان له في المسئلة روايتين ، ونقل صاحب الفتاوى
 الصيرفية عن فوائد تجنيس الملتقط : اشترى الامام الشافعي
 رحمه الله تعالى الباقلاء من منادى السكك ، فاكل واكلوا
 وصلوا بعد ما حلق وعلى ثوبه شعر كثير ، فقبل له في ذلك ،
 فقال : حين اتلينا المخططنا الى مذهب اهل العراق . وهو يفهم
 بظاهره انه قلد في ذلك .

فقد تلخص من المنقول عن الائمة ان التلفيق^(١) من
 مسألتى ابي يوسف وبعض علماء خوارزم ، ومسئلة صحة الحكم

{١} كذا والمعنى أنه مأخوذ من مسألتى أبي يوسف الخ

على الغائب لصحة النكاح بعد وقوعه - كما سبق في المسئلة التي ذكروها - واستثناسي بمقالة المحقق في التحرير ، وما على الانسان ان يختار الاسهل في العمل .

ثم وجدت شيخ الاسلام خاتمة الائمة المتأخرين مولانا العلامة زين الدين ابن نجيم صرح في رسالة الفها في بيع الوقف على وجه الاستبدال - بان ما وقع في آخر التحرير من مع التلقيق فاعلموا الى بعض المتأخرين وليس هذا المذهب . انتهى .
فحمدت الله تبارك وتعالى على موافقة ما ادعيته لما نص عليه مولانا العلامة ابن نجيم .

فصل

وكذلك مسئلة التحرير ايضا - وهي التي عبر عنها بعضهم بقوله : « لا تقليد بعد العمل » - فيها نظر وهو ان هذه العبارة لها معنيان (احدهما) انه اذا عمل وصادف الصحة على مذهب امام ولم يكن عالما بذلك ، والحال انه على مقتضى مذهبه لطل ذلك العمل ، فهل له ان يقول : اخذت بمذهب من يرى صحة

ذلك، أم لا ؟ فعلى ما ذكر ليس له ذلك على تقدير تفسير العبارة بهذا المعنى . اقول : وفرع ابو يوسف المقول في مسألة الفأرة يرده ، اذ هو عين التقليد بعد انتهاء العمل ، وهو الذي اذهب اليه واقول به ، بل قد اختار عالم قطر اليمن في زمانه الامام العلامة الفقيه عبد الرحمن بن زياد الشافعي في فتاويه - ان العامي اذا وافق فعله مذهب امام من الائمة الذين يجوز تقليدهم صح وان لم يقلده ، توسعة على العباد ، واختلاف الائمة رحمة . وقال المحقق ابن حجر . لا يكون صحيحاً الا ان قلد ذلك القائل بالصحة ، لأن تقليده لامام من الائمة المذكورين التزم متابعته في الاحكام كلها ، فلا يجزى في خلاف ذلك الا بتقليد صحيح .

وقد ذكر بعض أولياء الله تعالى الصالحين انه كشف له ان الله لا يعذب من عمل في المسئلة بقول امام مجتهد من الذين يجوز تقليدهم، وهم الآن الائمة الاربعة المدونة مداهبهم، والمحرة اصول وفروع مسائلهم؛ أما المجتهدون السابقون فلا،

للجهل بضوابط الاحكام عندهم ، لفقد التدوين ، لتطاول
السنين . كذا رأيت ما حكته في بعض المجاميع .

قلت : وفي تخصيص الائمة الاربعة كلام لايسع في
هذا المحل بيان .

ثم رأيت في البحر الرائق شرح الكنز للعلامة ابن
نجيم في باب قضاء الفوائت عند قوله : ويسقط بضيق الوقت
والنسيان . مانصه : وان كان عاميا ليس له مذهب معين
فمذهبه فتوى مفتيه — كما صرحوا به — فان افتاه حنفي اعاد
العصر والمغرب ، وان افتاه شافعي فلا يعدهما ولا عبرة
برأيه ؛ وان لم يستفت أحد او صادف الصحة على مذهب
مجتهد أجزاءه ، ولا إعادة عليه إنتهى . وهذا موافق لما اختاره
عالم قطر اليمن في زمانه وفقهه العلامة عبد الرحمن بن زياد
الشافعي رحمه الله تعالى .

والمعنى الثاني انه ليس للانسان اذا عمل في مسئله بمذهب
ان يعمل بخلافه فيها ثانيا ، وهذا أيضا مدفوع من وجوه
(الاول) انه لم يقم عليه دليل الا لروم صورة التلاعب ،

وذلك لا يلزم الا لو قصد به ذلك ، أودلت عليه قرائن
احوال ، أو مكلف صاق به الحال فالتجأ الى الاخذ في واقعة
كان عمل فيها مرة بقول امام فوقعت له مرة ثانية ، فاراد
الأخذ فيها في المرة الثانية بقول امام آخر ، لدفع ضرورة
الجلأته الى ذلك - والغرض صحيح - فلا ينسب الى التلاعب .
وقد صح وثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه رجع
عن قوله في مسألة كان حكم فيها بحكم ، ثم تكررت فتبدل
نظره فيها فحكم بخلافه ، وقال : تلك على ما قضينا وهذه
على ما نقضي .

فان قلت : انه مجتهد وهذا حال المجتهد انه يجب عليه
الرجوع الى ما سنيح له من الدليل بخلاف المقلد . قلت مهلا
يا اخي ، فان المقلد لم يظهر له بالدليل صحة ما قلده فيه اولا كما
ظهر للمجتهد ، وهنا مجتهد آخر قائل بخلافه فهو احرى بتجوير
الانتة ال له .

ثم ظهر لي بعد مدة من تسطيري هذه الاسطر ظهوراً
بيناً منكسفا لا ريب فيه - ان مرادهم من قولهم : لا تقليد

بعد العمل . انه اذا عمل مرة في مسألة بمذهب في طلاق أو عتاق أو غيرها واعتقده وأمضاه ، ففارق الزوجة مثلا واجتنبها وعاملها معاملة من حرمت عليه ، واعتقد البيئونة بينه وبينها بما جرى منه من اللفظ مثلا ، فليس له ان يرجع عن ذلك ويبطل ما أمضاه ويعود اليها بتقليده ثانيا اماما غير الامام الاول الذي قلده فيها ، حيث كان الثاني يرى خلاف مارآه الامام الاول ، فهذا معنى قولهم « ليس له التقليد بعد العمل ، ولا يرجع عما قلده فيه وعمل به » ونحو ذلك من العبارات ، فاما اذا وقعت تلك الواقعة مرة ثانية مع امرأة اخرى أو مع زواجها بنكاح جديد ، فله الاخذ بقول امام آخر ، ولا مانع منه — كما سيأتي قريبا —

على انه قد نقل العلامة ابن امير الحاج الحلبي الحنفى تلميذ المحقق ابن الهمام عن الرركشي من أئمة الشافعية في شرح التحرير — ان في كلام بعض الأئمة ما يقضي جريان الخلاف

في جوار التقليد بعد العمل أيضا وان منعه ليس باتفاق فاعلمه .

وقد نقل صاحب الفناوى الصيرفية عن الظهيرية والنسفية

والنصاب — واللفظ من الظهيرية — انه سئل شيخ الاسلام
 عطاء بن حمزة السندي ، عن الصغيرة اذا زوجها ابوها من
 صغير وقبل ابوه وكبر الصغير وبينهما غيبة منقطعة وقد
 كان التزويج بشهادة الفسقة : فهل يجوز للقاضي ان يبعث
 الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بينهما بهذا السبب ؟
 قال : نعم. وللحنفي أن يفعل ذلك بنفسه أيضاً اخذاً بمذهب
 الخصم ، وان لم يكن ذلك مذهبه . انتهى .

ثم اورد في المحيط والظهيرية مسئلة ابي يوسف في الفأرة
 عقبها مستشهداً فاعلم ذلك . وكذا مولانا خاتمة المتأخرين العلامة
 ابن نجيم رحمه الله في البحر الرائق في مسئلة اليمين المضافة
 عن البرازية عن أصحابنا أنه لو استفتى فقيها عدلاً فاقى بطلان
 اليمين . هل له العمل بفتواه وامسأكها ، وروى أوسع من هذا
 وهو انه لو افتاه مفت بالحل ، ثم افتاه آخر بالحرمة بعدما عمل
 بفتوى الاول ، فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى
 لا في حق الاولى ، أي في هذه المرأة التي مضت . كما نهيتك
 عليه قريباً . وانظره فقد صرح بجواز العمل بخلاف ما عمل

للعامي ، وإنما منع من ان يفتي به المفتي لئلا ينسب الى الغرض والتشهي والتلاعب ، ولئلا ينسب العلماء الى التناقض من جهة العوام فافهم^(١) . هذا ما قام عندي في وجه ذلك ، ورأيت في عبارته بعضهم تعليله « بكيلا يتطرق به الى هدم مذهب اصحابنا » أو نحو ذلك من العبارة والله أعلم .

واعلم أن من المسائل ما يقع التصريح بها من بعض المتأخرين رحمة الله عليهم أجمعين - وخصوصاً في الاصول التي ألفها المتأخرون - وليست بمرصية ، بل ربما يقع التصريح بخلافها من المتقدمين ، ويوجد من هذا النوع في كتاب التحرير الذي ألفه المحقق وجمع فيه من مقالات المتأخرين من فضلاء عصره

(١) هذا التعليل ضعيف وأضعف منه ما يذكره بعده عن بعضهم . وله تعليل آخر أقوى منهما وهو ان تعليده الثاني محتمل ان لا يبطل عمله بالتقليد الأول بعد الترامه لأنه تناقض في جهة ولا يباح لأحد ان يامر التناقض ويعمل به وهو لا يتحقق الا في الموصوع الواحد والمسألة الواحدة كالطلاق والعق الذي أمصاه بالفعل ومنه لمحتهد اذا تعبر رأيه في المسألة بعد إمصائها لا يتخص احتهاذه الثاني ما أمصاه بالأول

فمن قبلهم بقليل حتى من كلام أرباب المذاهب غير مذهبنا ،
 فلا علينا ان نأخذ بما طهر لنا صواب خلافه ^(١) ان أنعم الله
 علينا بحصول ضرب من النظر يمكن الوقف به على الصواب .
 هذا ونحن مع ذلك بحمد الله تعالى لا نخرج عن درجة التقليد
 لآمامنا الاعظم ابي حنيفة رحمة الله عليه ، ونحن مقلدون له
 ولكبار أصحابه ومن بعدهم من كبار أئمتنا كشمس الأئمة
 واضرابه ^(٢) . وأما ما يبحثه ويقرره المتأخرون من أهل التاسع
 والعاشر ^(٣) من فضلاء المذهب فلنا النظر فيه ان أمكن ، وعلينا
 التمسك بما هو منقول عن المتقدمين وخصوصاً اذا انتهض متمسكا
 لنا فيما نرتضيه . والله الموفق الى الصواب وبه الاعتصام .

(١) يوسك ان يكون قد سقط بعض الكلم من هذا السياق (٢) يريد
 بتلخيص العمل بأصولهم والسير على طريقتهم في الفهم والعمل (٣) أي
 أهل القرنين التاسع والعاشر والمصنف من أهل القرن الحادي عشر فهو
 من أهل ديكن أقر من كأهل قرنه لعلية التقليد المحض عليهم وبتدعيم عن
 الاستقلال والاحتياط حتى في الردف

فصل

ومما ينشأ من الجهل والتعصب تفويت فرض من فروض
الله تعالى مع امكان اقامته على رأي مجتهد جليل ، بل على
رأي جمع من المجتهدين ، وذلك (ان) جهلة المتعصبين يمتنعون
ويمنعون من جمع الصلاتين في السفر التي ذهب الى جوازها
الامام الشافعي وغيره من صدر الاسلام رحمة الله عليهم ،
ويؤدي ذلك الى تفويت الفرض رأساً ، وذلك انهم لما
يعزمون على السير عند الروال متلاً فيصلون الظهر ^(١)
لاول وقتها ويمتنعون من جمع العصر اليها ، فيركبون ويسيرون
بناء على انهم ينزلون قبل المغرب آخر وقت العصر فبدر كونها ،
والحال انهم قد لا تهيأ لهم النزول الا مع المغرب أو الغروب
بحيث لا يتسع الوقت الى الطهارة والصلاة ^(٢) وخصوصاً في
حرف من تتعسر الطهارة عليه فتفتوتهم الفرصة ، وقد كانوا

(١) كان الطاهر ان يقوم ودائك انهم عند ما يعزمون على السير
بعد الروال يصلون الظهر الح واقسح من ترك الجمع ترك الجمعة لعدم
تحقق شروطها المختلف فيها (٢) الصواب للطهارة والصلاة يقال
اتسع لكدا لا الى كدا

يمكنهم اداؤها في المنزل ^(١) مجموعة جمع تقديم الى الظهر على
 مذهب الامام الشافعي رحمة الله عليه ، وعلى مذهب غيره
 ممن جوز الجمع لاجل السفر ، فيمنعون عن ذلك ويرصون
 بتفويتها ، ولا يفعلها ^(٢) على مذهب مجتهد يجوز لهم أو يجب
 عليهم اتباعه ، والحال ما قرر ، لأن تحصيل الفرض من وجه
 مقدم على تفويته من كل وجه ، وما هذا الا محض التعصب
 والجهل وقد (ذكر) الامام الاجل ظهير الدين الكبير المرغيناني
 عن استاذة السيد الامام أبي شجاع رحمه الله تعالى انه سئل
 شمس الائمة الحلواني عن كسالى بخارى انهم يصلون الفجر
 والشمس طالعة . فهل تمنعهم من ذلك ؟ فقال لا يمنعون ، لانهم
 لو منعوا يتركونها اصلا ظاهراً (أي مما يظهر من حالهم)
 ولو صلوها بحور عند اصحاب الحديث ، ولا شك ان الاداء
 الجائر عند البعض اولى ^(٣) من الترك اصلا . هذا جواب الحلواني ،
 وناهيك به اذ هو شيخ المذهب في عصره تخرج به الفحول

(١) لعل أصله « في المنزل الاول » اي من مارل السفر (٢) لعل
 أصله « ولا يرصون فعلها » الح (٣) لعل الاصل « وهو اولى
 من الترك »

النظار من ائمتنا كشمس الائمة السرخسي ونخر الاسلام
 البزدوي صاحب المبسوطين واضرابهم من رؤساء المذهب
 الدين هم قدماء الدهر، وعظماء ما وراء النهر .

هذا مع أن الجاهل المتعصب الغبي يكفيه ايقاعها بمجموعة
 مع الظهر تقليد الامام^(١) الشافعي وغيره، ثم ان اراد الاحتياط
 وادرك في الوقت فسحة اعادها على مذهبه أو قضاها بعد
 المغرب احتياطاً ان لم تطعه نفسه في ادائها بمجموعة مع الظهر،
 والله أعلم والموفق لأرب غيره وهو حسبي ونعم الوكيل .

قال جامعها محمد عبد العظيم المكي الحنفي غفران الله
 تبارك وتعالى له ولوالديه ولسائر المسلمين : ثم بعد تسطير
 هذه الاسطر ظفرت في أثناء المطالعة بعدة من النقول تؤيد
 ما ذكرته بهذه الرسالة وتشهد له لم انشط لا لحاقها . ثم رأيت
 كلاماً للإمام الكبير المجتهد في العلوم رأس الفقهاء والمحدثين
 الشهير بابن تيمية الحنبلي رحمه الله تعالى فاحببت تعليقه في
 ذيل هذه الرسالة وهو مؤيد لما اشرنا اليه مطابق الى

(١) لا بد ان يكون الاصل - تقليد الامام - أو - تقليداً للامام الخ

جميع^(١) ما أورده فيها، فالحاصل وإن كان في كلامي زيادة أيضاح وبيان فهو لا يخالفه بل يعضده ويؤيده . ولفظ ما رأيته :

«سئل الامام العلامة شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحنبلي رحمه الله تعالى عن أهل المذاهب الاربعة : هل يصح اقتداء بعضهم ببعض في الصلوات المفروضة وغيرها أم لا ؟ وهل قال احد من السلف انه لا يصلي بعض المسلمين خلف بعض اذا اختلفت مذاهبهم أم لا ؟ وهل قائل ذلك مبتدع أم لا ؟ واذا فعل الامام ما يعتقد ان صلاته معه صحيحة والمأموم يعتقد خلاف ذلك مثل ان يكون الامام تقايا أو رعف أو احتجم أو لمس النساء بشهوة أو مس ذكره أو قهقهه في صلاته أو أكل ما مسته النار أو أكل لحم الابل وصلى ولم يتوضأ ، وهو لا يعتقد وجوب الوضوء من ذلك ، أو كان الامام لا يقرأ البسملة أو لم يتشهد التشهد الاخير أو لم يسلم من الصلاة والمأموم يعتقد وجوب ذلك - : فهل تصح صلاة المأموم والحالة هذه ؟

افتونا مأجورين ولكم الثواب .

«أجاب رحمه الله تعالى : الحمد لله رب العالمين . نعم تجوز

صلاة المسامين بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون

لهم باحسان ومن بعدهم من الائمة الاربعة رصوان الله عليهم

أجمعين يصلي بعضهم خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل

المذكورة وغيرها ، ولم يقل أحد من السلف الصالح رحمهم الله

تعالى : انه لا يصلي بعضهم خلف بعض . ومن انكر ذلك فهو

مبتدع صال مخالف للكتاب والسنة واجماع سلف الامة

وائمتها ، وكان الصحابة والتابعون ومن بعدهم منهم من يقرأ

البسمة ومنهم من لا يقرأها ، ومنهم من يجهر بها ومنهم من

لا يجهر بها ، وكان منهم من يقنت في الفجر ومنهم من لا يقنت ،

ومنهم من يتوصاً من الحجاممة والرعاف والقيء ومنهم من

لا يتوصاً من ذلك ، ومنهم من يتوصاً من لمس النساء بشهوة

ومس الذكر ومنهم من لا يتوصاً من ذلك ، ومنهم من

يتوصاً مما مسته النار ومنهم من لا يتوصاً من ذلك ، ومنهم

من يتوصاً من أكل لحوم الابل ومنهم من لا يتوصاً من ذلك ،

ومع هذا كان بعضهم يصلي خلف، بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه والشافعي وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وغيرهم، وان كانوا لا يقرؤون البسمة لا سرا ولا جهرًا . وصلي الرشيد إماما وكان قد احتجهم فصلي الامام ابو يوسف خلفه ولم يعد صلاته ، وكان أفتاه الامام مالك بانه لا وصوء عليه ، وكان الامام أحمد ابن حنبل يرى الوصوء من الرعاف والحجامة ، ف قيل له في ذلك : اذا كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ تصلي خلفه ، فقال كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب^(١)

وفي الجملة فهذه المسائل لها صورتان (احدهما) أن لا يعرف المأموم ان امامه فعل ما يبطل الصلاة ، فهذا يصلي خلفه باتفاق السلف والائمة الاربعة وغيرهم ، وليس في هذا خلاف متقدم، وانما خالف بعض المتعصبين من المتأخرين فزعموا ان الصلاة

(١) كان سقط من هذه العبارة كلمات أو فقرات من سخطا فأنماها من أصل فتاوى اس تيمية ، وفي الاصل تقديم سعيد بن المسيب على مالك لأنه اعلم التابعين

خلف الحنفي لا تصح وان أتى بالواجبات — قل — لانه
 اداها وهو لا يعتقد وجوبها . وقائل هذا القول الى ان يستتاب
 كما يستتاب أهل البدع احوج منه الى ان يعتد بخلافه ^(١) ،
 فانه ما زال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد
 خلفائه رضي الله عنهم يصلي بعضهم ببعض ، وأكثر الأئمة
 لا يميزون بين المسنون والمفروض بل يصلون الصلوات
 الشرعية ، ولو كان العلم بهذا واجبا لبطلت صلاة أكثر المسلمين
 ولم يمكن الاحتياط ، فان كثيرا من هذا فيه نزاع وادلة ذلك
 خفية ، وأكثر ما يمكن المتدين ان يحتاط من الخلاف ،
 وهو لا يجزم باحد القولين ، فان كان الجزم باحدهما واجبا
 فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك ، وهذا القائل ليس معه
 الا تقليد بعض الفقهاء ، ولو طولب بادلة شرعية تدل على
 صحة قول امامه دون غيره لعجز عن ذلك ، ولهذا لا يعتد
 بخلاف مثل هذا ، فانه ليس من أهل الاجتهاد .

(والصورة الثانية) ان يتيقن المأموم ان الامام فعل ما لا يسوغ

(١) هذا نص الفتوى وعمارة نسجتا « الى ان يعتقد بطلانها »

عنده، مثل ان يمس ذكره أو يمس النساء بشهوة، أو يحتجم،
أو يتقايأ ثم يصلي بلا وضوء . فهذه الصورة فيها نزاع مشهور ،
فاحد القولين : لا تصح صلاة المأموم لانه يعتقد بطلان
صلاة امامه — كما قال ذلك جماعة من اصحاب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى — والقول الثاني : تصح صلاة
المأموم ؛ وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك رحمه
الله ، واحد قولي الشافعي وأحمد ، بل وأبي حنيفة ، وأكثر
لصوص الامام أحمد على هذا ؛ وهذا هو الصواب ، لما ثبت
في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « يصلون
بكم فان أصابوا فلكم ولهم وان اخطؤا فلكم وعليهم » فقد
بين صلى الله عليه وسلم ان خطأ الامام لا يعدى الى المأموم ،
ولأن المأموم يعتقد ان ما فعله سائغ له ، وأنه لا اثم عليه
فيما فعل فانه مجتهد ، أو مقلد مجتهد ، وهو يعلم ان هذا قد غفر الله
له خطأه ، فهو يعتقد صحة صلاته ، وأنه لا يأثم اذا لم يعدها ،
بل لو حكم حاكم بمثل هذا لم يجز له نقض حكمه ، بل كان
ينفذه ؛ واذا كان الامام قد فعل باجتهاده — ولا يكلف الله

نفساً الا وسعها — والمأموم قد فعل ما يجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة، وكان كل منهما قد أدى ما يجب عليه؛ وقد حصلت موافقة الامام في الافعال الظاهرة .

وقول القائل: « ان المأموم يعتقد بطلان صلاة الامام » خطأ منه لأن المأموم يعتقد ان الامام قد فعل ما وجب عليه ، وأن الله قد غفر له ما اخطأ فيه، وانه لا تبطل صلاته لاجل ذلك؛ ولو اخطأ الامام والمأموم فسلم الامام خطأ واعتقد المأموم جوار متابعتة فسلم كما سلم المسلمون خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين سهوا مع علمهم بانه انما صلى ركعتين ، وكما لو صلى خمسا سهوا فصلاوا خلفه سهوا مع علمهم بانه صلى خمسا لا اعتقادهم جواز ذلك، فانه تصح صلاة المأموم في هذه الحالة، فكيف اذا كان المخطئ هو الامام وحده ، وقد اتفقوا كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لا تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه ، فدل ذلك على أن ما فعله الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم والله أعلم

انهى بلفظه فانظره فانه مطابق ومؤيد لما ذكرته في

هذه الرسالة والله الحمد على موافقة من مضى من كبار الأئمة .
وكثيرا ما أختار شيئا إلا فأجد من قد سبقني الى اختياره
الفحول من الرجال من الأئمة ^(١) أو أستشكل شيئا فأجد
استشكله منقولا عن كبار المتقدمين ، وكذلك اذا ابدت
قولا لم يكن وقف من رأى كلامي على نقله فيقع منهم موقع
الانكار ، ويحملهم الجهل والتعصب على رده ، ثم اجد منقولا
يعد ذلك بعينه أو بما يوافقه عن السلف فمن بعدهم من كبار
الأئمة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، بل ربما افعل أمرا
من الامور العادية فيستغربه الناس ويتعجبون من صدوره مني ،
وربما عيب علي ، بل ربما ألسببه عند بعض الجهال الى سخافة
العقل ثم اجد من أمثاله محكيا عن بعض الصحابة رضي الله عنهم
أو عن التابعين أو عن بعض الخلفاء أو السلاطين الكبار

(١) كلمة « الا » وكلمة « من » قل الأئمة رائدان أي
كثيرا ما أختار شيئا فأجد من قد سبقني الى اختياره هم الفحول من
الرجال والأئمة وسب موافقة المصنف في كثير من المسائل لهؤلاء عدم
التعصب للمذهب وحب الانصاف . ولو عي بالتفسير والحديث كما
عي بالفقه الحي مع زيادة اتقان للعربية لكان محتهدا مستقلا تمام الاستقلال

المجمع على اصابة فعلهم وجلالهم ، والحمد لله رب العالمين
ثم نخص لي تلخيصاً شافياً سافعي رمانه السيد الجليل
عمر بن عبد الرحيم البصري المكي رحمه الله تعالى ، ومن خطه
الكريم نقلت ما نصه :

« قال الامام الرافعي ^(١) وان كانت صلاته
صححية في اعتقاد الامام دون المأموم أو بالعكس ، فان كان
الاختلاف في الفروع كما اذا مس الحنفي فرجه وصلى ، أو ترك
الاعتدال أو قرأ غير الفاتحة . ففي صحة اقتداء الشافعي به
وجهان (أحدهما) يصح ، وبه دل القفال لان خطأه غير
مقطوع به (والثاني) - وبه قال السيخ ابو حامد : لا يصح
لفسادها عند المأموم - فأسببه ما لو اختلف اجتهاد رجائين في
القبلة لا يعتدي احدهما بالآخر ، وهو اظهر عند الاكثرين انتهى .
قال الامام الرركشي في الحاد م ما حاصله وخلاصة
مارجحه ونقله عن الاكثرين غير مسلم فانما تعرض له طائفة

(١) ياض في الاصل والذي سقط اسم الكتاب ولعله « الشرح
الكبير » للوحير ولا يبعد ان يكون مما سقط اسم الباب او البحث

كالبرزنجي والروياتي في الحلية والبغوي وصاحب الكافي
والغزالي في فتاويه، ولم يذكر المسئلة طائفة كالماوردي والدارمي
والشيخ في المذهب والتنبيه، وكلام الشيخ أبي حامد فيها محتمل
فانه قال . لو اقتدى به وهو محتمل الكراهة، وعليها جرى
الروياتي في البحر، ولم يصح عن القاضي أبي الطيب شيء، بل
حكى عن الدارمي الجوار، وعن أبي اسحاق المنع، والقائلون
به لم يقفوا للشافعي على نص، بل قالوا : إنه قياس مذهبه في
المختلفين في القبلة والاولاني. وهذا ممنوع نقلًا وتوجيهًا. (أما)
القول، فان المنصوص للشافعي - ما نقله القفال - الصحة، ومما
يشهد للصحة ما حكاه المحامي في المجموع قال قال الشافعي رحمه
الله تعالى في الامالي : واذا دخل الرجل بلاداً فنوى ان يقيم
اربعة ايام، وكان يرى جواز القصر حيثما، وسعه رجل يعتقد
عدم حراره، فيكره له ان يعدمه ويسكن خائمه لانه يستقد ان
صلاة القصر لا تجوز . فان تد، وصلى : لانه جار لانه
محكوم بصحة صلاته في حقه . هكذا حكاه القاضي أبو الطيب
عن الامالي .

ولو كانت العبرة باعتقاد المأموم لكان اقتداؤه به باطلا
لأن عند المأموم ان نية القصر لا تنعقد معها الصلاة . ومع
ذلك صحح الشافعي الاقتداء به اعتبارا باعتقاد الامام ،
وهذا النص ذكره الامام النووي أيضاً في باب صلاة المسافر
في شرح المهدب ، ووقع في بعض نسخ شرح المهدب هكذا
« والمختار والظاهر قول القفال » فلم تزل الائمة المختلفون في
الفروع يصلي بعضهم خلف بعض ، ويشهد له تصحيحهم ان
الماء الذي توضأ منه الحنفي وغيره - ممن لا يرى وجوب النية -
مستعمل وان لم ينو على الاصح ، وهذا هو الصواب الذي
ينبغي ان تكون الفتوى عليه ، وقد كان الامام الشافعي رحمه
الله تعالى يصلي خلف أئمة المدينة ومصر ، وكانوا لا يسمون ؛
ولم ينقل عنه الامتناع عن الاقتداء بهم . وصح عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه آثم بمنى مع عثمان رضي الله عنه مع انكاره
عاه ذلك ^(١) وقيل له في ذلك ، فقال . الخلاف شرنة

(١) ليس فيه بيان ما أنكره ولا ما احتلما فيه والمعروف ان عمان
صلى الظهر والعصر أربعاً فأبكر عليه ابن مسعود وغيره لأن النبي (ص)
لم يصل في السفر الا ركعتين ، الا المغرب فاتها ثلاث

وأما توجيه المانعين بقولهم: «ان المأموم يعتقد بطلان صلاة الامام» فردود؛ فانها مسألة اجتهاد واعتقاد، والخطأ فيها لا يسوع كما في غيرها من المسائل الاجتهادية، كالحكم بصحة حكمه، وامتناع نقضه بشرطه.

وأما قياسهم على المجتهدين في القبلة أو في الاواني فيصرف بان الامام والمأموم فيها يعتقدان فساد صلاة من صلى بطهارة من اثناء نجس، أو صلى الى غير القبلة، بخلاف المأموم في اقتدائه بتارك الفاتحة فانه لا يعتقد بطلان صلاته مع تركها، لانه مستند لاجتهاد من جملة عقيدة المأموم التي يدين بها ربه اعتقاد صحته؛ وبان المجتهد لو بان له في مسئلتا الاواني والقبلة ان الامر على خلاف طه يقينا لرمته الاعادة، بخلاف المجتهد في الفروع لو عر على لص جلي مخالف لاجتهاده السابق، لا يلزمه اعادة ما صلاه بالاجتهاد السابق، وسر ذلك ان الاجتهاد الاول مستند الى امر عادي وقرائن تشير^(١) الطن

(١) سقط من هنا كلام والمعنى ان الاجتهاد الأول مبني على قرائن طيبة لاهي علم ولا شرع وانما اجارها الشرع للضرورة

اكتفى بها الشارع تخفيفاً على الأمة ، فان تحقق الخطأ فيها
رجع الى الاصل وتبين عدم صلاحيتها لمن ظن بها ، بخلاف
الاجتهاد الثاني فانه مستند الى امر شرعي أوجب الشارع
عليه اتباعه ، فلم يقع عمله السابق على خلاف حكم الله تبارك
وتعالى ؛ وان فرض وصرح النص الثاني المعثور عليه بحيت
أفاد اليقين أو ما قاربه من الظن القوي ؛ وأيضاً الاجتهاد
الاول يمكن التوصل^(١) الى القطع بالخطأ فيه بخلاف الثاني

وممن اختار ذلك من المتأخرين صاحب الذخائر وأفرد
المسئلة بتصنيف سماه « بيان المشروع في الاقتداء بالمخالفين
في الفروع » وقال ابن أبي الدم في باب الجنائز من شرح
الوسيط : لعل الاصح الصحة مطلقاً ، واقام الدليل على الجواز
من وجوه ، ثم نبه على أمر حسن فقال . وهذا الخلاف كله

في المجتهدين ، وأما عوام الناس فليسوا مقصودين في الخلاف
فانهم لا مذهب لهم يعولون عليه ، وانما فرضهم التقليد عند

(١) لعل الاصل « التوصل به »

نزول المنازعة^(١) فمن أفتاهم من أهل الفتوى وجب عليهم قبول قوله؛ وانتسابهم الى المذاهب عصبية، ومعناه ارتضى ان يعمل في عبادته وكل أحواله بقول امام انتسب اليه ، فهو لاء يصح قدوة كل منهم باي امام كان من غير تفصيل .

ونقل عن الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه كان يرى الوضوء من الدم الكثير فقليل له : اذا كان الامام لا يتوصاً من ذلك أتصلي خلفه ، فقال : سبحان الله تعالى ، أقول إنه لا يصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك رضي الله عنهما ، وكان القاضي أبو عصام العاصري الحنفي ماراً في باب مسجد القفال والمؤذن يؤذن المغرب فنزل عن دابته ودخل المسجد ، فلما رآه القفال أمر المؤذن أن يتني في الاقاة ، وقدم القاضي أبا عصام فتقدم وصلى وجهر بالبسملة ، وأم بسعار السافعية في صلاته ، وكان ذلك منهما تهويناً لأمر الخلل في الخروج . وقال القاضي الحسين في تعليقه . والمختار أن كل مجتهد مصيب ، الا أن أحدهم أصاب الحق عند الله والباقون

(١) لعله « الباردة »

أصابوا الحق عند أنفسهم . وقال ابن السمعاني . قال علماؤنا :-
 من أخطأ كان مخطئاً للحق عند الله مصيباً في حق عمل نفسه ،
 حتى إن عمل نفسه يقع صحيحاً عند الله شرعاً كانه أصاب
 الحق عند الله . وقد حكى الامام الشافعي رحمة الله عليه الاجماع
 على أن كل مجتهد اداه اجتهاده الى أمر فهو حكم الله تعالى
 في حقه ولا يتصرع له العمل بغيره حينئذ ، فمن صلى بحكم
 اجتهاده فصلاته صحيحة عنده وعند من يخالفه في المسئلة
 لا اعتقاده ان ذلك حكم الله تعالى عنده ، وصلاته صحيحة
 لا تيانه بها على الوجه المأمور به حينئذ ، فكيف يمنع الاقتداء
 به مع الحكم بصحة صلاته في نفسه ، انتهى مع تلخيص
 وتحرير واقتضى لسخه الى هنا

اتهى ما رأيته بخط المذكور دامت افادته ؛ وقد أرسل
 به الىّ في ذل نسخة من هذه الرسالة بعد اصرار لظره
 السعيد عليها ؛ وهذا بحمد الله تعالى أيضاً مؤيد لما أشرت
 اليه ، واعتمدت فيها عليه ، والله الموفق الى الصواب .
 قال جامعها ومؤلفها محمد بن عبد العظيم المكي الحنفي

ابن المقدسي الميروز الملا فروخ بن عبد المحسن الرومي الموروي
 حفظه الله تعالى في نفسه واولاده وجميع نعم الله تعالى
 عليه ، واحياه حياة طيبة سالمة من الاسواء فيما
 وصل ويصل من منة الله اله ، بعد ان علم
 بانه صر عليه مطالعة وتصحيحا وتمة في
 يوم الجمعة الثانية من شوال سنة
 اثنتين وخمسين والاف من
 الهجرة النبوية والحمد
 لله على ذلك وصلى
 الله على نبيه
 كذلك

أعلان

تعلن مطبعة المنار انها مستعدة لطبع الكتب والجرائد وجميع اشياء
المحاميين والجوالات والظروف وبطائق الزيارة « كارت فيزيت
والملاحق وسائر المطبوعات بالعربية والافرنجية مع الاقتار والنظ
واعتماد الاجرة . والخبرة تكون بهذا العنوان (السيد صالح مخلف ر
الحسيني مدير مطبعة المنار بمصر)

